الفصل الثاني

لغات اختلف فيها النحويون أرى قبولها توسُّعاً

اختلف النحويون في المستوى النحوي الإعرابي في لغات شاعت وانتشرت لدى بعض القبائل العربية التي يُحتج بلغتها، وأرى ألا يكون في هذه اللغات المشهورة المنتشرة في فن القول العربي نثره وشعره، وفي النص القرآني والحديث النبوي الشريف خلاف، لأنه يجوز فيها القولان أو اللغتان، وإن كانت إحداهما أكثر شيوعاً وانتشاراً من الأخرى، فكان فيهما رأيان: رأي راجح مشهور ورأي مرجوح، ولكنه غير مرفوض على مستوى الاستخدام اللغوي تيسيراً وتسهيلاً وتوسعة على أبناء اللغة والناطقين فيها، وعلى المتأدبين من مثقفيها، واستطعت أن أحصر خمسة وستين مسألة اختلف فيها النحويون ويجوز فيها وجهان أو غير وجه أحياناً، في حين إننا نجد أن الدكتور إبراهيم أنيس قد ذكر ثماني قضايا نحوية اختلف فيها النحويون، ولكنه رأى أن هذا النوع من الاختلاف النحوي الإعرابي لا يمت إلى اللهجات العربية بصلة، وإنما هو من صناعة النحاة حين اشتدّ الجدل بينهم، وحاول كل فريق أن يأتي بجديد في تلك القواعد الإعرابية التي ملكت عليهم مشاعرهم، وصرفتهم عن كثير من البحوث القيمة في اللغة[1] ومع تقديري للدكتور أنيس إلا أن هذا الرأي غير سليم إلا إذا عددناه أحد أسباب الخلاف بين النحويين، لأننا لا نستطيع أن ننكر تراثاً زخماً من لهجات القبائل التي أطلقت عليها لغات. وقد أورد هذا الرأي لإثبات مقولته في أن القبائل لم تكن تلتزم الإعراب على الصورة التي رويت لنا في كتب النحو، وإنما التزام الإعراب على تلك الصورة في اللغة الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم، ونُظم بها الشعر وقد كان الإعراب من الظواهر اللغوية التي عني بها الخاصة من العرب في خطبهم وشعرهم، أمّا في لهجاتهم ولغة التخاطب بينهم فلا نكاد نعلم شيئاً من قواعد إعرابهم... ولم يكن مظهراً من مظاهر السليقة اللغوية بين عامة العرب[2] ولكن هذا الرأي الذي اعتمد فيه الدكتور أنيس على بعض آراء الأقدمين من غير أن يفهم

---

(1) في اللهجات العربية. ص84. د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة/1995م.

(2) المرجع السابق، ص84.

مقاصد كلامهم في هذه المسألة، فجانبه الصواب، لأن لهجات القبائل ولغاتهم مُشار إليها في غير كتاب نحوي أو لغوي وفي كتب قراءات القرآن، فليس من السهل الغاء كل ذلك بهذا الرأي.

ولست أدّعي أن هذه المسائل الخلافية التي تتعلّق بالنحو والإعراب مقصورة على هذه الخمسة والستين التي حصرتها، ولكن هناك العشرات من المسائل الأخرى الخلافية في هذا المجال، ولكنها لا تقترب من جواز الرأيين أو غير الرأيين فيها فأغفلتها واقتصرت دراستي على الخمسة والستين الآتية:

1. إعمال ما النافية الحجازية وإهمال التميمية:

تعمل **(ما)** عمل ليس في لغة الحجازيين، فتناولوا إعمالها في قوله تعالى: **﴿ما هذا بشراً﴾**[1] وقوله تعالى: **﴿ما هن أمهاتهم﴾**[2] وإهمالها في لغة تميم ومنهم الفراء والأخفش والزجاج، فيقول الفراء: لغة تميم في قول الشاعر:

لشتان ما أنوي وينوي بنو أبي جميعاً فما هـذان مستويـان

في قوله: ما هذان مستويان، وقول الفرزدق التميمي، وهو أحد شعراء النقائض المشهورين:

ويزعم حِسْلٌ أنـه فرع قومه وما أنت فرعٌ يا حُسيل ولا أصلُ

في قوله: ما أنت فرعٌ. وقوله:

أما نحن راعو دارها بعد هـذه يـد الـدهر إلا أن يمر بها سفر

في قوله: أما نحن راعو دارها. وقول الشاعر:

أتيـمـاً تجعلون إلـيَّ نـداً ومـا تيم لـذي حـسـب نـديدُ

---

(1) يوسف / 31.

(2) المجادلة / 2.

في قوله: ما تيمٌ نديدُ. وقرأ ابن مسعود: "ما هذا بشرٌ" بالرفع. وقرأ عاصم: "ما هن أمهاتهم" بالرفع[1] ويرى سيبويه أن الرفع هو الأصل، فيقول في **(ما)**: وأما بنو تميم فيجرونها مجرى **(أما)** و**(هل)** أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس، لأنه ليس بفعل، وليس **(ما)** كليس، ولا يكون فيها إضمار[2]. ويأخذ ابن جني بكلتا اللغتين إلا أنه يرى أن الرفع أقوى قياساً، لأنه بلا شرط، وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً[3].

وبما أن لإعمالها في لغة الحجازيين عمل ليس شروطاً حدّدها النحاة وأوضحوها، واختلفوا فيها كذلك، فالأجدر بهم ألا يكون هناك خلاف بينهم في هذه المسألة، وأن يأخذوا بكلتا اللغتين الحجازية والتميمية في فن القول العربي قديماً وحديثاً، لأن كلتا اللغتين مشهورتان، فلو قال المنشئ: ما أنت جاهلاً، أو ما أنت جاهلٌ، فكلتا الجملتين صحيحتان مقبولتان وفق سنن العربية وقواعدها قديماً وحديثاً، ولا أرى داعياً إلى الخلاف في هذين القولين، لأن الخلاف يزيد المسألة تشعيباً وتعقيداً لا فائدة مرجوة منه. كاختلافهم في قول الفرزدق التميمي:

فأصبحوا قد أعـــاد الله نعمتهم إذ هـــم قريش وإذ مـــا مثلَهم بشر

قال بعض النحويين: غلط الفرزدق لأنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز، ولم يدر أن من شروط النصب عندهم بقاء الترتيب بين اسم ما وخبرها. وقال آخرون: إنه مؤوّل، لأنه نصب خبر **(ما)** مثلهم المقدم ورفع اسمها بشر المؤخر. وذهب بعض النحويين ومنهم الفراء إلى أنه يجوز إعمال **(ما)** النافية العاملة عمل ليس، ولو تقدّم خبرها على اسمها، واستدلوا على ذلك بهذا البيت. ولكن جمهور النحويين يأبون ذلك، ولا يقرون هذا الاحتجاج والاستشهاد، ولهم في الرد على هذا البيت وجوه، الأول: إنكار أن الرواية بنصب **(مثل)** بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم **(بشرٌ)** مبتدأ مؤخر. وهذا هو الرأي الصواب عندي، لأن الفرزدق تميمي وليس من المعقول أن يأتي بلغة الحجازيين،

---

(1) إعراب القرآن الكريم، ج3، ص255. الفراء.

(2) كتاب سيبويه، ج1، ص57.

(3) الخصائص، ج1، ص125. ابن جني.

ولهذا فأرى أن نصب **(مثل)** من صنع النحويين الذين خالفوا الجمهور. الثاني: أنه على فرض التسليم بنصب **(مثل)** فإن الشاعر قد أخطأ في هذا لأنه تميمي، واراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، فلم يعرف أنهم لا يعملون **(ما)** إذا تقدم خبرها على اسمها. وهناك تأويل ثالث لهذه القضية التي أرى أن لا داعي لإثارتها لأن الفرزدق لم ينصب **(مثل)** بعد **(ما)** لأنه تميمي، وإنما تقوّلوا عليه ذلك.

ولهذا فأرى أن الخلاف في **(ما)** العاملة عمل ليس في لغة الحجازيين، وعدم إعمالها في لغة التميميين ينبغي أن لا يكون البتة لأن كلتا اللغتين مشهورتان معروفتان شائعتان في فن القول العربي، والأخذ بأيهما جائز لا غبار عليه. فلماذا كل هذه الزوبعة المتصاعدة بين النحويين في هذه المسألة؟ وسواء قلنا: ما أنت جاهلاً أو ما أنت جاهلٌ. فكلتاهما صحيحتان سليمتان، لأن كلتا اللغتين وردتا في القرآن الكريم وفن القول العربي الفصيح شعره ونثره قديماً وحديثاً[1].

2. العطف على خبر (ما) العاملة عمل ليس:

اختلف النحويون في حركة آخر الاسم المعطوف على خبر **(ما)** العاملة عمل ليس، فرأى بعضهم أنه يتعيّن رفعه بعد **(بل)** و**(لكن)**، فنقول: ما زيد قائماً بل قاعدٌ. برفع قاعد، أو ما زيد قائماً لكن قاعدٌ. فرأوا أنه يجب رفع الاسم المعطوف بعد **(بل)** و**(لكن)** على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير (بل هو قاعدٌ، لكن هو قاعد) وهم يرون أنه لا يجوز نصب قاعد عطفا على خبر **(ما)**. وإن كان حرف العطف غير بل ولكن مثل الواو والفاء وثم ونحوها جاز في معطوفها النصب والرفع، كقولنا ما زيد قائماً ولا قاعداً. ويجوز ولا قاعدٌ. بالرفع، وهذا كله إذا كانت ما الحجازية العاملة. وأما غير العاملة فلا يجوز في المعطوف على الخبر إلا الرفع فقط، لأن الخبر مرفوع.

---

(1) أنظر هذه المسألة: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص196. ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، 1992م. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص54 ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج1، ص275. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1990م. شرح الأشموني، ج1، ص351. تحقيق عبد الحميد السيد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، 1993م.

وأرى هنا في الاسم المعطوف على خبر **(ما)** العاملة عمل ليس أن لا يكون هناك خلاف بين النحويين؛ لأن كلتا اللغتين الرفع والنصب في الاسم المعطوف وردتا في فن القول العربي، وعلى ذلك فينبغي قبول المعطوف منصوباً أو مرفوعاً درءاً للخلاف والتعقيد، فيجوز أن نقول: ما زيد قاعداً ولا واقفاً أو ولا واقف[1].

3. إعمال (لا) العاملة عمل ليس في المعرفة:

مذهب جمهور النحويين أن **(لا)** في لغة الحجازيين تعمل عمل **(ليس)** ولكنها مهملة لا تعمل في لغة تميم. وهي عندهم لا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة أحدها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين. وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشدوا للنابغة:

بدت فعل ذي وذا فلما تبعتها تـــولت وبقت حـــاجتي في فؤاديا
وحلّت سواد القلب لا أنا باغيا ســـواهـــا ولا عن حبها متراخيا

حيث أعمل **(لا)** النافية عمل ليس في قوله (لا أنا باغيا) مع أن اسمها معرفة وهو (أنا) وقد اختلف النحويون في تأويل هذا الشاهد، فقد ذكر أبو حيان، أن القياس على هذا البيت سائغ في كون اسم لا معرفة[2] كما أجاز ابن جني إعمال **(لا)** في المعرفة، وذكر ابن الشجري أنها أعملت في المعرفة وأنشد بيت النابغة السابق[3].

وأرى أنه ينبغي ألا يكون هناك خلاف في هذه المسألة بين النحويين، لأن الحجازيين يعملونها في النكرة، ولا يعملونها في المعرفة، وأن التميميين لا يعملونها أصلاً، لأن إعمالها في المعرفة عندهم لم يرد إلا في شاهد واحد مرّ ذكره، تأوّله النحويون وخرجوه على أن (باغيا) ليست خبر **(لا)** بل حال منصوب و**(أنا)** ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ وليس اسم **(لا)** وأن يكون **(أنا)** ضميراً منفصلاً مبنياً في محل رفع فاعل لفعل محذوف، تقديره أرى، وأمّا من أجاز إعمالها في المعرفة فهم قلة، وهما أبو حيان وابن

---

(1) انظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص284. شرح الأشموني، ج1، ص357.
(2) شرح التسهيل، ص314.
(3) شواهد ابن الشجري، ج1، ص282.

جني ولم يذكرا غير شاهد النابغة المذكور سابقاً. وليس من الصواب بمكان بناء قاعدة نحوية على شاهد واحد يمكن تخريجه وتأويله[1].

4. إعمال (إنْ) النافية عمل ليس:

أعمل الحجازيون (إن) النافية عمل ليس، فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال، فقد سمع نثراً ونظماً، فمن النثر قولهم: إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية، وجعل منه ابن جني قراءة سعيد بن جبير: ﴿**إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم**﴾[2] على أن (إنْ) نافية عملت عمل ليس فرفعت (الذين) اسما لها ونصبت (عباداً) خبراً لها. والمعنى: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الاتصاف بالعقل. فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين، ضالين، فكيف حالكم في عبادة من هودونكم بعدم الحياة والإدراك؟ ومن الشعر قول الشاعر:

إن هـو مستوليا على أحـد إلا عـلـى أضـعـف المجانين

في قوله: إن هو مستوليا. حيث أعمل (إنْ) النافية عمل (ليس) فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر. وقول الشاعر:

إنِ المرءُ ميتا بـانقضاء حياته ولكن بـأن يُبغى عليه فيـخـذلا

في قوله: إن المرء ميتا. حيث أعمل (إن) عمل ليس. فرفع بها الاسم (المرء) ونصب الخبر (ميتا).

من خلال ما ذكرنا من خلافات النحويين في إعمال (إن) وإهمالها فإني أرى أن كلا الفريقين صائب فيما ذهب إليه من إعمال أو إهمال وأنه يجوز إعمالها، لورود الإعمال في النثر والشعر والنص القرآني في قراءة سعيد بن جبير. وإن إهمالها جائز كذلك، لأن الشواهد على إعمالها قليلة، ولهذا فأرى بجواز الرأيين في فن القول العربي المكتوب

---

(1) انظر: أوضح المسالك، ج1، ص366.

(2) الأعراف / 194.

والمنطوق فمن رغب في إعمالها فله ذلك ومن رغب في إهمالها فله ذلك من غير تحرّج أو استحياء[1].

5. عمل (لات) عمل ليس:

أثبت سيبويه والجمهور عمل **(لات)**. وأنكر عملها الأخفش وآخرون، إلا أنها حقيقة لا تعمل إلا في أسماء الأحيان، وهي ثلاثة أسماء (الحين، والساعة والأوان) ومن ذلك قوله تعالى: **﴿ولات حين مناص﴾**[2] أي ولات الحينُ حين مناص، أي ليس الوقت وقت فرار. فحذف اسمها وبقي الخبر، وقرأ بعضهم شذوذاً "ولات حينُ مناصٍ" برفع (حين) على أنه اسمها والخبر محذوف، والتقدير: ولات حينُ مناص لهم. ومن عملها في (الساعة) قول محمد بن عيسى بن طلحة أو مهلهل الكناني:

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم

في قوله: ولات ساعة مندم، حيث أعمل **(لات)** في لفظ (ساعة) بمعنى الحين واسمها محذوف، أي ليس الساعةُ ساعةَ مندم. ومن عملها في (الأوان) قول الشاعر أبي زيد الطائي:

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء

في قوله: ولات أوان. حيث أعمل **(لات)** في لفظ (أوان) وهو بمعنى الحين أي: ليس ألأوان أوان صلح. وبني (أوان) على الكسر لشبهه بنزالِ وحذامِ وزنا. ولكن النحويين أهملوا عملها إذا لم تدخل على الزمان كقول شمردل الليثي أو عبد الله بن أيوب التميمي:

لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مُجيرُ

فتكون (مُجير) مبتدأ مرفوعاً، على تقدير (لات له مجيرٌ) أو فاعلاً مرفوعاً على تقدير (لات يحصل مجيرٌ)، وأهملت كذلك في قول شبيب بن جعيل، أو حجل بن نضلة:

---

(1) انظر: أوضح المسالك، ج1، ص208. مغني اللبيب، ج1، ص47. شرح ابن عقيل، ج1، ص292. شرح الأشموني، ج1، ص368.

(2) ص / 3.

حنّت نـــوارِ ولات هنّا حنّتِ وبــدا الذي كــانت نــوارِ أجنّتِ

في قوله: ولات هنّا حنّت، فإن لات مهملة، لا اسم لها ولا خبر و(هنّا) في موضع نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى المكان وحنّت: فعل ماض والتاء: تاء تأنيث. والفاعل: ضمير مستتر تقديره هي. والجملة (حنت) في محل جر مضاف إليه (لهنا) والتقدير: حنت نوار ولات هناك حنين. وهناك رأي ضعيف يرى أن (**لات**) هنا عاملة وجعل (هنّا) اسمها و(حنّت) خبرها على تقدير: ليس الوقت وقت حنين[1].

ولكنني أرى أنه ينبغي أن لا يكون في هذه المسألة خلاف بين النحويين، لأن الأمر واضح وليس فيه مجال للخلاف، لأن (**لات**) لم تعمل في اللغة إلا في ثلاثة ألفاظ هي (الحين والساعة والأوان) ولا تعمل في غيرها البتة، وأن هذه الألفاظ تقع خبراً لها واسمها محذوف دائماً، وإن استخدمت (**لات**) في غير هذه الألفاظ تصبح مهملة كما عرفنا قبل قليل وفي ذلك توحيد للمسألة وتيسير على المتأدبين.

6. الخلاف في (سنين وسنون):

اختلف النحويون ومنهم الفراء وابن مالك في صف واحد وابن جني وابن عصفور وغيرهما في الصف الآخر في إعراب (سنين) ووروودها معربة بالحركات الفرعية (سنون) مرفوعة وعلامة رفعها الواو لأنها ملحقة بجمع المذكر السلم و(سنين) منصوبة وعلامة نصبها الياء لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم. و(سنين) مجرورة وعلامة جرها الياء لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم كذلك، فنقول: هذه سنون، وعشت سنين، ومررت بسنين عجافٍ. ووردت في نصوص اللغة معربة بالحركات الأصلية (سنينٌ، سنيناً، سنينٍ) بالرفع وعلامة رفعها الضمة، وبالنصب وعلامة نصبها الفتحة. وبالجر وعلامة جرها الكسرة. في نحو قولنا: هذه سنينٌ، وعشت سنيناً، ومررت بسنينٍ عجاف.

وأرى أن كلتا اللغتين جائزتان سائغتان في الاستخدام اللغوي السليم، ولا مكان للخلاف في قبول إحدى اللغتين أو رفض الأخرى، لأن كلتا اللغتين استخدمتا في النصوص الفصيحة

---

(1) مغني اللبيب، ج2، ص37. ابن هشام. أوضح المسالك، ج1، ص205، ابن هشام. شرح ابن عقيل، ج 1، ص294. شرح ألشموني، ج1، ص370.

التي يُحتج بها، وذكر الفراء أن إعراب (سنين) بالحركات الأصلية هي لغة بني تميم وبني عامر، وعلى هذه اللغة ورد قول الرسول -صلى الله عليه وسلم- "اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف"[1] في إحدى الروايتين بتنوين (سنين) المنصوبة وإثبات النون من غير تنوين في (سنين) المجرورة بالكسرة لكونه مضافاً إلى ما بعده (يوسف)، وكقول الشاعر الصمة بن عبد الله القشيري:

دعـــاني مـــن نجد فإنّ سنينه لعبن بـــنـــا شيباً وشيّبننا مُـــرْدا

في قوله: (فإن سنينه) حيث نصب (سنين) بالفتحة الظاهرة على النون، ولم تُحذف النون للإضافة وبذلك فقد جعل النون في سنين أصلية كالنون في (مسكين، وغسلين، ويقطين وحين) وهذا جائز. سائغ لأن كلتا اللغتين مشهورتان، وإن كان إعرابها بالحركات الفرعية أشهر وأعمّ، ولكن ليس من الخطأ استخدام اللغة الثانية في فن القول العربي بلا حرج[2].

7. إعراب أيّ الموصولة:

يرى جمهور النحويين أن (أيّ) الموصولة لها أربعة أحوال:

أحدها: أن تُضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيُّهم هو قائم. **الثاني:** أن لا تُضاف ولا يُذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيٌّ قائم. **الثالث:** أن لا تُضاف ويُذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيٌّ هو قائم. وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون (أي) معربة بالحركات الثلاث، نحو: يعجبني أيُّهم هو قام. برفع أيّ على أنه فاعل. ورايت أيَّهم هو قائم. بنصب أي على أنه مفعول به. ومررت بأيِّهم هو قائم. بجر أي على أنه مجرور بحرف الجر. وكذلك: أيٌّ قائم، وأيّاً قائم، وأيٌّ قائم. وكذا: أيٌّ هو قائم، وأيّاً هو قائم، وأيٌّ هو قائم. **الرابع:** أن تُضاف ويُحذف صدر صلتها نحو: يعجبني ايُّهم قائم. ففي هذه الحالة تُبنى (أي) على الضم، فنقول: يعجبني ايُّهم قائم ورأيتُ أيُّهم قائم، ومررت بأيُّهم قائم، وعليه

---

(1) الحديث أخرجه الشيخان: البخاري ومسلم، وروى (كسني يوسف) بحذف النون للإضافة. ولهذا فقد ورد الحديث باللغتين في (سنين) الأولى والثانية.

(2) أوضح المسالك، ج1، ص41. شرح ابن عقيل، ج1، ص54. شرح الأشموني، ج1، ص93.